

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

لجنة الممثلين الدائمين  
الدورة العادية الثالثة عشرة  
أديس أبابا، إثيوبيا، 22-23 يناير 2007

-

الأصل: فرنسي

EX.CL/308 (X)

المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد  
والمالية الأفريقيين

-

**المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين**  
**ياوندي، الكامبيرون، 20-23 نوفمبر 2006**

- 1- عقد وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيون مؤتمرهم الثاني في ياوندي بالكامبيرون من 20 إلى 23 نوفمبر 2006.
- 2- تبادل الوزراء وجهات النظر حول عدد من المشاكل الاقتصادية الراهنة وهي:
  - تمويل التنمية.
  - وضع المديونية الخارجية.
  - ارتفاع سعر البترول بشكل هائل.
  - الوصول إلى أسواق بلدان الشمال.
- 3- بعد مناقشة هذه النقاط، قدم الوزراء التوصيات الآتية:
  - تطوير مصادر الطاقة المتجددة.
  - تعزيز التضامن بين البلدان الأفريقية المستوردة والمصدرة للبترول وإنشاء صندوق للتضامن.
  - تعميم عملية إلغاء الديون على جميع البلدان الأفريقية.
  - توجيه نداء عاجل من أجل احترام الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي لحشد الموارد الضرورية لتمويل التنمية.
  - توفير بيئة تسمح بتنويع الإنتاج ونموه السريع عن طريق تطوير وتعزيز القطاع الخاص.
  - الاستئناف السريع لمفاوضات الدوحة حول التجارة والتنمية.
  - رفع كافة الحواجز أمام وصول المنتجات الأفريقية إلى أسواق الشمال.
  - مشاركة البلدان الأفريقية في إعادة تنظيم وإصلاح مؤسسات بريتون وودز.
- 4- اعتمد الوزراء بالإجماع إعلاناً يركز على بنود جدول الأعمال. ومن بين أهم النتائج الواردة في هذا الإعلان تعيين الكامبيرون من جانب بلدان المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لاستضافة مقر صندوق النقد الأفريقي وصياغة الميثاق الأفريقي حول الإحصاءات (راجع الملحقات التالية: إعلان المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين، التقرير الوزاري للمؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين وتقرير اجتماع الخبراء عن مواءمة الإحصاءات في أفريقيا المنعقد في مالي).
- 5- بحث الوزراء أيضاً التوصيات المقدمة من جانب الخبراء الأفريقيين حول مواءمة الإحصائيات. لهذا الغرض، قدموا مساندة لهم لإعداد الميثاق الأفريقي

EX.CL/308 (X)

Page 2

للإحصائيات (انظر تقرير الخبراء حول مواءمة الإحصائيات في أفريقيا المرفق طيه).

-

**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

EX.CL/308 (X)  
ANNEX.1

الإعلان

-

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين  
ياوندي ، الكاميرون ، 23 نوفمبر 2006

-

AU/CAMEF/DECL. (II)

الإعلان

-

## الإعلان

- 1- نحن وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين المجتمعين في ياوندي، الكاميرون، يوم 23 نوفمبر 2006 تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، لصياغة مقترحات ترمي إلى التعجيل بإقامة المؤسسات المالية وإيجاد مصادر بديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى بحث السياسات والاستراتيجيات الملائمة لترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتحديد الشروط الضرورية لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الأفريقية ووضع الآليات المناسبة لتخفيف آثار الزيادات الحادة في أسعار النفط والمساعدة على تنمية الائتمان الجزئي والتمويل الجزئي وخلق الظروف الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- إدراكا منا للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية للتعجيل بالنمو والتنمية المستدامة والحد من الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعوز.
- 3- اقتناعا منا بأن نموا اقتصاديا قويا ومستداما شاملا، من خلال الإصلاحات البناءة مع دعم حازم ومتزايد من المجتمع الدولي، هو وحده الكفيل بالمساهمة في التغلب على المشاكل التي تواجهها بلداننا في عملياتها الإنمائية لمعاكسة تهميش القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي.
- 4- وإذ نلاحظ باهتمام أن التعهدات التي تم اتخاذها منذ موننتيري، جوهانسبرج، وخلال قمم مجموعة الثماني لصالح تعبئة المساعدة الدولية لفائدة البلدان الفقيرة وتدفعات المساعدة غير الكافية كان لها أثر محدود على الحد من الفقر والتنمية في إفريقيا.
- 5- وإذ نسجل أنه بعد مرور ست سنوات على قمة الألفية، لم تتوصل بلداننا، رغم ما بذلته شعوبنا من جهود وتضحيات، بعد إلى تحفيز النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية المطاف، وذلك بسبب المشاكل الناجمة عن وطأة الديون الخارجية التي تثقل كاهلها وضعف حشد المساعدة الدولية والصعوبات المتزايدة التي تعرقل وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة، من بين أمور أخرى.
- 6- وإذ نسجل باهتمام أن التقلبات الحالية لسوق النفط تزيد من هشاشة الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المحروقات، مما قد يعرض للخطر قدراتها على تحقيق أهداف نمو قوي ومتواصل للحد من الفقر.
- 7- وإذ ندرك أن اختلال التوازنات البنوية للتجارة العالمية التي تزداد حدة بفعل الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وتحديد المعونات الزراعية بالنسبة للمزارعين بالإضافة إلى عدم المعاملة بالمثل في التجارة يؤدي إلى عرقلة المنافسة، والمضاعفة كل يوم من سوء الظروف الهشة التي

يعيشها ملايين الرجال والنساء مما يزيد من تخلف دولنا وعرقلة جهود أفريقيا الرامية إلى إعادة هيكلة اقتصاداتنا.

8- قررنا توسيع الإصلاحات الاقتصادية والتحضير الكافي للتعجيل بإطلاق أنشطة المؤسسات المالية التي يتم إنشاؤها بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبناء قدرات الحكم وإزالة كافة العقبات التي تعرقل التجارة الإفريقية البنينة ومكافحة الفساد على اختلاف أشكاله وتعزيز الحكم المالي الرشيد وتنمية الشراكة مع جميع الفاعلين في ميدان التنمية وكذلك تنمية الشراكة النشطة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في أية عملية إنمائية لبلداننا.

9- تبادلنا وجهات النظر حول بعض الانشغالات بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد والإدارة المالية والتمثلة فيما يلي:

- تمويل التنمية.
- الديون الخارجية.
- التجارة الإفريقية البنينة.
- تصاعد أسعار النفط.
- الوصول إلى أسواق بلدان الشمال.
- دور القطاع الخاص.
- المسائل الاقتصادية المواضيعية الأخرى.

### تمويل التنمية:

- 10- نحث جميع الشركاء على بذل الجهود من أجل تنفيذ إعلان باريس وزيادة حجم الموارد الإنمائية الرسمية المخصصة لإفريقيا، بشكل جوهري، من أجل مواكبتها في إصلاحاتها الاقتصادية الرامية إلى ربطها بالاقتصاد المعولم وإلى وضعها في طريق النمو والتنمية المستدامة بشكل حازم.
- 11- كما نحث أيضا البلدان الأفريقية على وضع آليات لتعبئة الموارد المحلية من أجل ضمان الاستدامة في تنفيذ الأجندة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية.

### الديون الخارجية:

- 12- أخذنا علما بأن التقدم المحرز إلى حد الآن فيما يخص مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون وأكدنا بأن أفريقيا لا تزال تتقلها الديون الخارجية بالرغم من الإلغاء الذي حظيت به بعض بلداننا في إطار تنفيذ قرارات مجموعة الثمانية في جلوبينجلز. في هذا الصدد، نؤكد عزمنا على أن يشمل الإلغاء كافة البلدان الإفريقية وتحديد البلدان الخارجة من النزاعات ويجب أن يشمل جميع العناصر المكونة للتمويل الدولي للتنمية. وينبغي أن يضاف إلغاء الديون إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

### القطاع الخاص:

13- **نقر** بالدور الرئيس للقطاع الخاص كأداة محركة للنمو والتنمية وندعو الحكومات الأفريقية إلى توفير البيئة المناسبة التي تسمح بتفعيل أنشطته.

### التجارة الإفريقية البينية:

14- **نلاحظ** أنه بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكامل الإقليمي لا يزال حجم المبادلات بين الدول منخفضا. وبالتالي، يبدو من المستعجل جدا قيام بلداننا باعتماد سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تعزيز تنوع اقتصاداتنا وإثراء هيكل صادرات بلداننا. كما نلتزم بتقليص الحواجز التعريفية وغير التعريفية

### تصاعد أسعار النفط:

15- **أبرزنا** الصعوبات التي تواجهها بلداننا ولاسيما البلدان المستوردة للنفط في تخفيف الصدمات الخارجية المترتبة عن ارتفاع أسعار النفط. وكحل لمثل هذا الوضع، نشجع البلدان الإفريقية على تنوع قنوات تزويد صناعاتها الاستخراجية. كما ندعم القرار الحكيم الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات بشأن بحث مسألة إنشاء صندوق إفريقي لدعم البلدان الفقيرة ( ليس فقط البلدان الفقيرة ولكن أيضا البلدان ذات الدخل المحدود) المستوردة للمحروقات.

16- **نؤكد** من جديد الالتزام الذي تعهدنا به فيما يخص المصادر البديلة للطاقة المتجددة.

### الوصول إلى أسواق بلدان الشمال:

17- **نؤكد** من جديد التزامنا تجاه النظام التجاري المتعدد الأطراف ونعرب عن أسفنا على أنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها بلداننا لتوفير قيمة مضافة لصادراتها في عصر العولمة، لا تزال بلداننا تشهد صعوبات في الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ولا تزال المنتجات المصدرة من القارة تتحمل الآثار السلبية للحواجز المانعة من الدخول والتي تتمثل أساسا في النصوص غير التعريفية.

18- **بالإضافة** إلى هذا الوضع المضر باقتصاداتنا، تقدم البلدان المتقدمة الدعم لصادراتها الزراعية الشيء الذي يزيد من هشاشة اقتصادات البلدان الأفريقية التي تعتمد على قطاع الصادرات الأولية.



19- **نوجه نداءً ملحا** إلى البلدان المتقدمة لوضع حد لمثل هذه الممارسات. وندد بشدة الممارسات غير اللائقة لشركائنا في التنمية ونحثهم على إيقافها.

### المسائل المواضيعية الأخرى:

20- **كما بحثنا** وأخذنا علما أيضا بتقرير الخبراء الذي أبرز المسائل التالية:

### إنشاء المؤسسات المالية:

- 21- **بحثنا** باهتمام بالغ الاستراتيجية التي قدمتها المفوضية والمقترحات التي تمت صياغتها للتعجيل بإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.
- 22- **نوصي** بعقد مشاورات مكثفة حول هذه الاستراتيجية. فإن مثل هذا النهج الذي يشرك جميع أصحاب المصالح، وتحديدًا بنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الحالية الأخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تبني أصحاب المصالح لعملية إنشاء هذه المؤسسات والتعجيل بها.
- 23- **ندعم ونقبل وننوه** القرار والمعلومة التي قدمتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي مفادها أنه بعد مشاورات معمقة، وافقت المجموعة على أن يستضيف صندوق النقد الأفريقي.
- 24- **نطلب** من رؤساء الدول والحكومات اعتماد هذا الاتفاق ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بإنشاء صندوق النقد الأفريقي.

### التمويل البديل للاتحاد الأفريقي:

- 25- **لاحظنا** باهتمام بالغ بالمقترحات التي تقدمت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل ناجع ودائم للمشكلة الشائكة المتمثلة في تمويل الاتحاد الأفريقي.
- 26- **أخذنا علما** بتوصيات الخبراء الحكوميين المتعلقة بإجراء دراسات إضافية لتقييم تخصيصات المصادر البديلة إلى جانب تأثير تنفيذ مختلف السيناريوهات المقدمة على اقتصاداتنا ونظمنا القانونية.
- 27- **نوصي** بأن تقدم هذه الدراسات مقترحات تتعلق، من بين أمور أخرى، بآليات لجمع الموارد ومحاكاة الموارد الواجب جمعها بغية تسهيل فهم السيناريو الأمثل.
- 28- **ندعو** كافة الدول الأعضاء إلى دفع مساهماتها في الوقت المحدد. كما نتعهد أيضا بدفع المساهمات القانونية للاتحاد الأفريقي بكاملها وفي الوقت المحدد.

### التمويل الجزئي:

29- **أخذنا علما** بأن التمويل الجزئي يعتبر أداة للنمو الاقتصادي وعليه ينبغي تعزيزه.

30- **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بتنفيذ خطة العمل لتعزيز مشاريع التمويل الجزئي في أفريقيا مع الأخذ في الاعتبار تجارب الدول الأعضاء والأقاليم.

### ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

31- **أعربنا عن ارتياحنا** للمقررات الصادرة عن رؤساء دولنا وحكوماتنا في بانجول، غامبيا، والمتعلقة بالتعجيل بعملية تكامل قارتنا مشجعين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية والبنك الإفريقي للتنمية على التعاون الوثيق من أجل تنفيذ خريطة الطريق التي أعدتها المفوضية لهذا الغرض.

### مواعمة الإحصاءات في إفريقيا:

32- **أخذنا علما** بتقرير الخبراء الحكوميين حول مواعمة الإحصاءات في إفريقيا ورحبنا بتوصياتهم الخاصة بإعداد الميثاق الإفريقي للإحصاءات الذي من شأنه أن يقدم حلا دائما للمشاكل المرتبطة بإنتاج الإحصاءات على مستوى قارتنا. ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على اتخاذ الإجراءات الضرورية لترجمة هذه التوصية الهامة على أرض الواقع.

### المعونة مقابل التجارة:

33- **نعرب عن انشغالنا الكبير** بشأن تعليق المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية حول الأجنحة الإنمائية للدوحة وندعو إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات وإنجاح استكمالها بحيث تتلائم مع الأبعاد الإنمائية الأساسية.

34- **نرحب** بمبادرة منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعونة مقابل التجارة ونؤكد على الموقف الإفريقي الموحد المنصوص عليه في مقترح مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المبادرة المذكورة.

35- **ندعو** إلى تفعيل المعونة من أجل التجارة وتنفيذ توصيات فريق عمل منظمة التجارة العالمية حول المعونة مقابل التجارة والتوصيات التي أصدرها فريق العمل حول إطار التكامل.

36- **نشير** إلى أنه بات من الضروري بأن يوفر المانحون والشركاء الأفريقيون في التنمية المعونة مقابل التجارة على نحو كاف ومستدام وقابل للتنبؤ حتى تكون المبادرة بمثابة أداة فعالة لإدماج بلداننا في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر.

37- **نحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على العمل من أجل الإدماج الفعال للتجارة في استراتيجياتها الإنمائية وعلى إنشاء لجان وطنية

وإقليمية مسئولة عن المعونة مقابل التجارة تتكون من ممثلين عن كل الوزارات وأصحاب المصالح المعنيين.  
38- نذكر بأن المعونة المقيدة بشروط تعيق الاقتصادات المحلية وتكرس التبعية ومن ثم نؤكد على أن يتم تعزيز المعونة غير المقيدة بشروط طبقا لإعلان باريس.

#### قرار الشكر:

39- نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا لفخامة رئيس جمهورية الكاميرون، السيد بول بيبيا، على التزامه وجهوده المتواصلة الرامية إلى تحقيق التقدم الدائم لقارتنا.  
40- كما نعبر عن امتناننا لحكومة وشعب الكاميرون على الاستقبال الحار والضيافة الأخوية الأفريقية اللذين حظينا بهما خلال إقامتنا في العاصمة الجميلة ياوندي.

حرر في ياوندي، الكاميرون، في 23 نوفمبر 2006.

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

(X) EX.CL/308  
ANNEX.2

## تقرير عن المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين

-

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين  
ياوندي، الكامبيرون، 23 نوفمبر 2006

-

AU/CAMEF/MIN/RPT. (II)

تقرير عن المؤتمر الثاني  
لوزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين

-

مقدمة:

1- عقد المؤتمر الثاني الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية في ياوندي، الكامبيرون، يوم 23 نوفمبر 2006. وقد سبق المؤتمر اجتماع تحضيري للخبراء الذي عقد خلال الفترة من 20 - 21 نوفمبر 2006 بنفس المكان.

مراسم الافتتاح:

2- افتتح المؤتمر رسمياً دولت السيد افرام أنوني، رئيس وزراء جمهورية الكامبيرون وألقى أيضاً الآتي أسماؤهم كلمات خلال مراسم الافتتاح: الدكتور/ ماكسويل مكونير الامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية؛ السيد/ عبد الله جانيه ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا.

3- وفي الكلمة التي ألقاها دولت السيد/ أفرام أنوني، أكد على أهمية المؤتمر الوزاري الذي ينعقد في جو يتسم بالجهود التي يبذلها الزعماء الأفريقيون لإعداد استراتيجيات للتنمية للقارة. ولاحظ سيادته أيضاً، أنه من دواعي الأهمية بمكان من عالم يزداد اعتماد بعضه على البعض، مشاركة رؤيا وخطوة مشتركة للتصدي بفاعلية لوباء الفقر.

4- فيما يتعلق بإنشاء ثلاث مؤسسات مالية وفقاً لما جاء بالمادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، أيد بشدة إنشاء كل هذه المؤسسات على نحو فعال. وفي هذا الصدد، أبلغ المؤتمر، أنه بمناقشات مستفيضة ودقيقة في منطقة وسط إفريقيا، تم تعيين الكامبيرون كبلد مضيف لصندوق النقد الإفريقي.

5- وفي تصوراته حول أهداف الألفية الإنمائية، أشار رئيس الوزراء إلى ثلاثة مجالات أساسية لتنمية إفريقيا، وهي بالتحديد، العجز في البنية التحتية، والأمن الغذائي للجميع، وإحياء مناخ الأعمال. وفي هذا الشأن ، دعا المؤتمر للتباحث حول هذه القضايا تباحثاً تاماً.

6- وفيما يتعلق بزيادة أسعار النفط، أكد على الحاجة إلى تبني نهج نشطة وإدارة أفضل لجميع الصدمات المترتبة على ذلك، على أساس دولة - دولة. وفي هذا الصدد، أضاف أنه من منظور تنويع الاقتصادات الإفريقية، يتعين على البلدان الإفريقية تشجيع استخدام الطاقات المتجددة والوقود الحيوي. وعلاوة على ذلك، فإنه في ضوء فواتير النفط الباهظة التكاليف، يتعين مساعدة البلدان الإفريقية المستوردة للنفط في التغلب على هذه الصعاب. وفيما يتعلق بقضية التجارة الإفريقية البينية، لاحظ أنه قد تم إحراز تقدم في هذا المجال، لكن هذا التقدم ما زال بطيئاً.

7- وأخيراً، أكد على أهمية المساعدة من الشركاء الإنمائيين في تحديث الاقتصادات الإفريقية، وطالب الجهات المالية المانحة الكبرى، مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي، والاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي بتبني سياسات مالية ابتكارية. وأكد على حاجة البلدان الإفريقية

- إلى الاعتماد أولاً على تعبئة التمويل المحلي اللازم لاقتصاداتها من خلال تنفيذ السياسات التي يمكن أن تولد معدلات نمو تتلاءم مع إمكاناتها.
- 8- أعرب مفوض الشؤون الاقتصادية، الدكتور/ ماكسويل مكونير الامبا، نيابة عن فخامة البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن بالغ تقديره لفخامة الرئيس بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، راعي المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين، وذلك لاستضافة هذا الاجتماع الهام لوزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين، كما وجه الشكر أيضاً للكاميرون حكومة وشعباً على الجهود العظيمة التي بذلت في إعداد هذه الترتيبات الرائعة للاجتماع، وكذلك لما لقيه جميع الوفود من ترحيب أخوي.
- 9- حدد المفوض أيضاً عدداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الإفريقي الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية والتي تضمنت الآتي:
- أثر زيادة أسعار البترول على الاقتصادات الإفريقية؛ مشكلة الديون؛ زيادة وصول الأسواق إلى البلدان المتقدمة؛ ترويج التجارة البينية الإفريقية؛ استراتيجية التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الثلاث لإفريقيا، وهي البنك المركزي الإفريقي، وبنك الاستثمار الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي؛ خريطة الطريق لترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي؛ تقرير اجتماع وزراء التجارة المعقود في إبريل 2006 في نيروبي، كينيا؛ وتقرير اجتماع المديرين العاميين للجمارك.
- 10- بالإضافة إلى ذلك، علق المفوض على حاجة مفوضية الاتحاد الإفريقي ومختلف المنظمات الإفريقية الجامعة لترشيد تنظيم اجتماعات الوزراء الإفريقيين للاقتصاد والمالية: وفي هذا الشأن، أبلغ المؤتمر بأن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومفوضية الاتحاد الإفريقي قد وافقتا مبدئياً على تنظيم اجتماعاتها مشاركة بينهما بدءاً من عام 2007، وأنه يجري إعداد الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بالإعداد المشترك للمؤتمر.
- 11- وعلق كذلك على قضية ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل أهمية لمفوضية الاتحاد الإفريقي وجميع الدول الأعضاء. وأثار إلى مقرر رؤساء الدول والحكومات خلال قمة بانجول في يوليو 2006. وفي هذا الصدد، وجه نداءً إلى المجموعات الإقليمية الثماني (8) المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي يدعوها فيه إلى تنسيق ومواءمة السياسات والبرامج والمشروعات فيما بينها ومع مفوضية الاتحاد الإفريقي.
- 12- وفي كلمته التي ألقاها السيد/ عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا، حدد مؤشرات الاقتصادات الكلية الكبرى في إفريقيا، بما في ذلك التحسن العام في النوعية الشاملة للإدارة الاقتصادية والحكم في المنطقة خلال الأعوام الخمسة المنصرمة. بيد أنه أشار، بالرغم من هذه المنجزات، أوضحت الشواهد أنه إذا ما

استمرت الاتجاهات الجارية، فإنه ليس محتملاً أن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية.

13- وأشار كذلك إلى الزيادة الأخيرة في حجم المعونة لإفريقيا، والتي نتج عنها استفادة عدد من البلدان الإفريقية، بيد أنه أكد على حاجة البلدان الإفريقية لمواجهة قضية القدرة الاستيعابية الناشئة عن المعونة لإفريقيا. وفي هذا الصدد، دعا جميع الدول الأعضاء إلى استحداث آليات تمكن إفريقيا من الاستفادة الكاملة من هذه الموارد الإضافية.

14- وأخيراً أشار إلى حاجة إفريقيا على الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة من جراء ظهور فاعلين عالميين جدد في إفريقيا، مثل الصين، والبرازيل والهند. وأشار إلى قمة إفريقيا - أمريكا الجنوبية، المزمع عقدها في العاصمة النيجيرية أبوجا في الفترة من 25 - 30 نوفمبر 2006. وفي هذا الصدد، دعا السيد/ جانيه جميع الدول الأعضاء إلى استكشاف احتمالات توسيع العلاقات التجارية والثقافية بين المنطقتين.

15- حضر المؤتمر البلدان التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكامرون، تشاد، كوت ديفوار، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجابون، وغانا، جامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، كينيا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تنزانيا، تونس، توجو، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

16- مثل في الاجتماع أيضاً اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الإفريقي والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا (الكوميسا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الواقعة جنوب الصحراء، وس-ص، وبنك دول وسط إفريقيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ورابطة البنوك المركزية الإفريقية، ومجموعة الشركات الإفريقية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر الإفريقي الدولي لأسواق التأمين، واللجنة المصرفية الإفريقية المركزية، والمنتدى الإفريقي والشبكة المعنية بالديون والتنمية. ومرفق في هذا قائمة بالمشاركين في شكل مرفق (1).

### انتخاب أعضاء المكتب:

17- فيما يلي تشكيل المكتب:

- الرئيس
- النائب الأول للرئيس
- النائب الثاني للرئيس
- النائب الثالث للرئيس
- المقرر

- الكامرون
- ملاوي
- غانا
- الجزائر
- كينيا



اعتماد جدول الأعمال:

18- اعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي بتعديل يفيد أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا سوف تقدم إعلانات بشأن استضافة صندوق النقد الإفريقي.

1. مراسم الافتتاح.
  2. انتخاب أعضاء المكتب.
  3. اعتماد جدول الأعمال.
  4. تبادل وجهات النظر حول بعض القضايا الاقتصادية المواضيعية:
    - تمويل التنمية.
    - إلغاء الديون.
    - ارتفاع أسعار البترول.
    - التجارة البينية الإفريقية.
    - الوصول إلى أسواق الشمال.
  5. المناقشات مع الشركاء حول سياساتهم للتمويل الإنمائي:
    - صندوق النقد الدولي.
    - البنك الدولي.
    - الاتحاد الأوروبي.
    - بنك التنمية الإفريقي.
  6. النظر في تقرير الخبراء.
  7. اعتماد تقرير المؤتمر.
  8. اعتماد مشروع الإعلان.
  9. اعتماد موضوع المؤتمر القادم.
  10. موعد ومكان المؤتمر القادم.
  11. الجلسة الختامية.
- تبادل وجهات النظر والمناقشات حول بعض القضايا الاقتصادية المواضيعية.

ارتفاع أسعار البترول:العرض

- 19- قدم العرض وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية لبوركينا فاسو. وأكد في العرض الذي قدمه أن الزيادات التي طرأت على أسعار البترول تشكل تحديات للبلدان المستهلكة وكذلك للبلدان المنتجة في العالم بصفة عامة وفي إفريقيا بصفة خاصة بسبب المعدل المنخفض للتنمية الاقتصادية.
- 20- وعرض تجربة بلاده التي استطاعت الإبقاء على معدّل التضخم عند 5 في المائة، واحترام معايير التجمع الاقتصادي الكلي التي تم تثبيتها على المستوى الإقليمي بالرغم من الزيادة في الأسعار البترولية وأشار أيضاً إلى اجتماع خبراء البلدان غير المنتجة للبترول في العاصمة السنغالية دكار،

الذي نظمه فخامة الرئيس السنغالي عبد الله واد. وفي هذا الصدد، شجع البلدان الإفريقية على البحث عن الطاقات المتجددة والمواد الكربونية الحيوية باعتبارها مصادر جديدة للطاقة، والتعجيل بتحقيق الاستثمارات في البنية التحتية، فضلاً عن تعزيز القدرات القائمة في مجال التكرير. وأكد على الحاجة إلى التعجيل بإنشاء صندوق البترول الإفريقي للتضامن وكفالة توفر الموارد المالية اللازمة لتشغيله بغية مساعدة البلدان المستوردة للبترول على قهر هذه الصعوبات، واستمرار بذل الجهود اللازمة في مجال التنمية، لا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أبلغ الاجتماع بأن القانون التأسيسي لرابطة البلدان غير المنتجة للبترول قد تم اعتماده في الرباط في نوفمبر 2006.

### المناقشات:

21- رحب المؤتمر باقتراح الاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء صندوق للبترول، والأمل معقود على الصندوق بأن يكون له تأثير إيجابي على البلدان غير المصدرة للبترول.

22- ناقش المؤتمر الحاجة إلى تحديد الصندوق لجميع البلدان الإفريقية والشركاء، وعلاوة على ذلك، طلب أعضاء الوفود من الاتحاد الإفريقي العمل على تطوير طرق وإدارة عمل صندوق النفط قبل إنشائه. على سبيل المثال، توقع المؤتمر إثارة أسئلة مثل من هم الذين سيستفيدون من الصندوق؟ وأي البلدان من المتوقع أن تسهم في الصندوق؟ وتوقع الوزراء أن بعض هذه الأسئلة سوف تثار خلال الاجتماع المقترح للوزراء المسؤولين عن البنية التحتية والطاقة، المقرر عقده في القاهرة، مصر خلال الفترة من 11 إلى 15 ديسمبر، 2006.

### التوصيات:

- 23- تم تقديم التوصيات التالية:
- \* الحاجة إلى تشجيع تنمية المصادر المتجددة للطاقة وتعزيز الوقود الحيوي؛
  - \* الحاجة إلى مزيد من التضامن بين البلدان الإفريقية وإلى إنشاء الصندوق الإفريقي للنفط؛
  - \* تمويل مشروعات الربط بين البنية التحتية؛
  - \* يتعين على المجتمع الدولي مساعدة البلدان الإفريقية في استحداث آلية لتمويل مشروعات توفير النفط.

### إلغاء الديون:

#### العرض:

24- قدم هذا الموضوع وزير مالية جمهورية ملاوي، وفي العرض الذي طرحه، قدم الوزير نبذة عن المعلومات المتعلقة بمبادرة البلدان الفقيرة المتخمة بالديون المقدمة من قبل البنك الدولي وصندوق النقل الدولي التي طرحت في عام 1996. وأشار إلى أنه في عام 2005، استكملت المبادرة

بمبادرة تخفيف أعباء الدين المتعددة الأطراف التي تسمح بتخفيف أعباء الدين مائة في المائة من جانب المؤسسات الثلاث المتعددة الأطراف، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي.

25- قدم أيضاً صورة للوضع الراهن في إفريقيا بالنسبة لتخفيف أعباء الدين على سبيل المثال، أصبح 40 بلداً، اعتباراً من 23 نوفمبر 2006 مهياً للاستفادة من مساعدة مبادرة تخفيف أعباء الدين المتعددة الأطراف، إلى جانب أن هناك 20 بلداً آخر قد وصلت إلى نقاط الاكتمال، بينما وصل 9 تسعة بلدان لنقاط القرار. ومن بين هذه البلدان التي وصلت لنقاط الاكتمال فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المتخمة بالديون. كان هناك عدد كبير من إفريقيا. وأكد أيضاً على الحقيقة التي تقيد أن إلغاء 90 في المائة من الدين الخارجي لملاوي لم يحل مشكلة دين الدولة لأن ملاوي لديها مشكلة ضخمة تتعلق بالدين المحلي (80 في المائة من إجمالي رصيد الدين).

26- أخيراً، أشار كذلك إلى المخاطر والتحديات التي أعقبت إلغاء الدين. ما الذي ينبغي أن تفعله البلدان الإفريقية بعد إلغاء الدين؟ وفي هذا الصدد، أكد على الحاجة إلى استحداث سياسة متعلقة بالدين يمكن أن تساعد بتقديم مبادئ توجيهية للاقتراض الجديد. وعلاوة على ذلك، أكد على ضرورة تمديد إلغاء الدين إلى جميع البلدان الإفريقية لتمكين إفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### المناقشة:

27- أقر أعضاء الوفود بأهمية إلغاء الدين لأجندة التنمية في إفريقيا. وأثنوا على البلدان التي وصلت إلى نقاط الاكتمال. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الوزراء الضوء على الحاجة إلى عدم المساس بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإنقاصها بعد إلغاء الدين. وأكدوا أيضاً أهمية فصل الدين الخارجي عن الدين المحلي.

28- لوحظ أن الشروط المرفقة بإلغاء الدين من جانب الشركاء تجعل من الصعوبة بمكان وصول البلدان إلى نقاط الاكتمال. وأشار إلى أن المساعدة المقدمة لإفريقيا ليست كافية وأنه يتعين على البلدان أن تبحث عن مصادر بديلة لمشاريعها الإنمائية.

29- تم توجيه نداء لشركاء إفريقيا أن تأخذ في حسابها البلدان الخارجة من النزاعات إلى جانب البلدان الإفريقية ذات الدخل المتوسطة. وفي هذا الشأن، اقترح أن تتحدث البلدان الإفريقية بصوت واحد من خلال الاتحاد الإفريقي في متابعتها لمشكلة الدين هذه، فضلاً عن ضرورة توجيه نداء لإلغاء الدين بالنسبة لجميع البلدان الإفريقية.

### التوصيات:

30- تم تقديم التوصيات التالية:

\* الحاجة إلى فصل الدين الخارجي عن الدين المحلي؛

- \* يتعين على البلدان الإفريقية البحث عن مصادر بديلة لتمويل مشاريعها الإنمائية، حيث أن المساعدات المقدمة لإفريقيا غير كافية؛
- \* يتعين النظر في وضع البلدان الخارجة لتوها من النزاع من أجل إلغاء ديونها؛ و
- \* يتعين تمديد إلغاء الدين ليشمل جميع البلدان الإفريقية؛

### التمويل من أجل التنمية:

#### العرض:

- 31- قدمت وزيرة مالية الكونغو موضوع " تمويل التنمية" وأشارت في العرض الذي قدمته، إلى أنه لم يحرز إلا تقدم بطيء في هذا المجال وأن تطور الاستثمار مازال أقل من التوقعات وأكدت أيضاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت منخفضة ويتعين زيادتها. فضلاً عن ذلك، فإن عدم وجود إطار قانوني فعال على المستوى الوطني وعدم استقرار المناخ الاجتماعي/السياسي، قد شكلا معظم العوامل المعوقة للتنمية.
- 32- أكدت الحاجة إلى تعزيز القطاع الخاص باعتباره أداة هامة من أدوات التنمية. ودعت الدول الإفريقية إلى تشجيع الاستثمارات باستحداث هيكل للحوار بين القطاع الخاص والبنوك. وكانت هناك حاجة إلى تعبئة المدخرات وتعزيز التمويل الصغير.
- 33- أكدت على الحاجة إلى تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية الفرعية، والإقليمية والدولية لجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وألقت الضوء على دور البنوك والحاجة إلى زيادة مساهماتها في تمويل التنمية، ولاحظت أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين البلدان الإفريقية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

#### المناقشات:

- 34- إرتؤي أن مسألة توفر تمويل التنمية هي أمر مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، أثير موضوع ضرورة تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية حيث أن هذه المساعدة سوف تسهم في إكمال المصادر المحلية. وفي هذا الصدد، فإن خفض المساعدة المالية من قبل المجتمع الدولي كان الشغل الشاغل للوزراء.
- 35- تم توجيه نداء للجهات المانحة بأن تحترم التزاماتها التي قطعتها على نفسها في اجتماع مونتيري وكذلك الالتزامات التي التزمت بها في قمة جلين. يجلس لمجموعة ال(8). وعلاوة على ذلك أشير إلى أن بعض هذه الالتزامات لا تواجه بفاعلية مسألة تمويل التنمية، خاصة بالنسبة للبلدان من ذوي الدخل المنخفضة. وفي هذا الصدد، طلب إلى جميع الشركاء المبادرة إلى مساعدة البلدان في تنفيذ إصلاحاتها التجارية والاقتصادية الأخرى بصفة عامة.

36- تحتاج البلدان إلى تنمية أجهزتها من حيث إدارة الاقتصادات الإفريقية. وهناك حاجة إلى إفساح المجال أمام البلدان الإفريقية لتخطيط أجهزتها الإنمائية.

### التوصيات:

37- تم تقديم التوصيات التالية:

- \* ضرورة تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية حيث أن هذا سوف يسهم في إكمال المصادر المحلية؛
- \* يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المنخفضة الدخل؛
- \* أن يطلب إلى الجهات المانحة احترام التزاماتها التي قطعها على نفسها في مونتيري وفي قمة الـ (8) في جلين إيجلس؛
- \* يتعين على الشركاء مساعدة البلدان الإفريقية في تمويل تنفيذ الإصلاحات التجارية والاقتصادية الأخرى بصفة عامة؛ و
- \* ضرورة إفساح المجال أمام البلدان الإفريقية لوضع خطة أجهزتها الإنمائية.

### التجارة البينية الإفريقية:

#### العرض:

38- قدم وزير مالية جمهورية جزر القمر هذا العرض. وأشار، في عرضه، إلى التقدم المحرز في مجال تعزيز التجارة البينية الإفريقية منذ الثمانينات. بيد أنه لاحظ أن التقدم المحرز جاء أقل من التوقعات. فقد أصيب اتجاه التجارة بالخمول. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن العمل الذي تم إنجازه من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكذلك في مجال تقليص الحواجز غير الجمركية والتصدي لاختناقات البنية التحتية هو أمر محمود على الرغم من استمرار وجود المشاكل. ولمواجهة هذه المشاكل، هناك حاجة إلى تنويع المنتجات، مع التركيز على القيمة المضافة لضمان فعالية الصادرات الإفريقية، هناك أيضاً حاجة إلى تحسين القضايا المتعلقة بجانب العرض، مثل السياسات الاقتصادية الحكيمة، والاتصالات، والبنية التحتية وكذلك النظم القانونية والمالية الموثوق بها، لتعزيز الأنشطة التجارية من بين أمور أخرى.

39- في الختام، أكد الحاجة إلى اقتصادات الجزر الصغيرة لتعزيز وتكثيف الروابط التجارية مع البلدان الأخرى. ودعا الدول الأعضاء إلى تكثيف تعاونها من خلال التضامن على الأصعدة الثنائية، والإقليمية الفرعية، والإقليمية القارية.

### المناقشات:

40- خلال المناقشات التي دارت، أكد الوزراء على الحاجة إلى اضطلاع الحكومات الإفريقية بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص كي يلعب دوراً فعالاً، باعتباره محرك النمو والتنمية. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء الحاجة إلى استحداث الإطار القانوني اللازم، وتوفير البنية التحتية، وتعزيز فعالية المشروعات الإفريقية بالتركيز على تحسين جودة المنتج. وأكدوا أيضاً

الحاجة إلى تعزيز التكاملية. والنظر إلى القضية على أنها بالغة الأهمية وتحتاج إلى دعم من قبل سائر البلدان من خلال الآتي. بنية تحتية جيدة واتصالات جيدة من بين أمور أخرى.

41- أبلغ المؤتمر بأن القضايا المتعلقة بمساعدة التجارة قد تم تطويرها من جانب السفراء الإفريقيين في جنيف. ومن ثم، فقد طلبت من الاتحاد الإفريقي التنسيق مع السفراء الإفريقيين في جنيف. وتم حث الدول الأعضاء أيضاً على الاستفادة من عمل السفراء.

### التوصيات:

- 42- تم تقديم التوصيات التالية:
- \* خلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص كي يلعب دوراً فعالاً باعتباره محرك النمو والتنمية؛
  - \* استحداث الإطار القانوني اللازم؛ وتوفير البنية التحتية؛ وتعزيز فعالية المشروعات الإفريقية بالتركيز على تحسين جودة المنتج؛
  - \* تعزيز وتنويع تكاملية المنتجات والصادرات الإفريقية؛ و
  - \* ضرورة تعاون مفوضية الاتحاد الإفريقي مع السفراء الإفريقيين في جنيف "بشأن القضايا المتعلقة بمساعدة التجارة".

### الوصول إلى أسواق الشمال:

#### العرض:

43- قدم الوزير الجزائري موضوع " الوصول إلى الأسواق " الذي ذكر منذ البداية أن الموضوع استعرض جميع الموضوعات التي أثارها زملاؤه من قبل وأعرب عن رغبته في إثارة بعض الأفكار التي قد تؤدي إلى طرح تساؤلات. في بادئ الأمر، استرعى نظر الاجتماع إلى الحقيقة والتي مؤداها ، أنه عند التصدي لقضية الفقر، يتعين على الدول الأعضاء أن تدرس المشكلة من منظور "الشمال". فقد حققت البلدان الإفريقية، بعض النجاح في إلغاء الدين، وأن المجتمعات المدنية في الشمال كان لديها رؤيا أكثر عالمية وأبدت تعاطفها في هذا الصدد. وأكد أن النجاح قد تحقق في هذا المجال، لأن رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين قد تحدثوا بصوت واحد ومن ثم، فإنه إذا كان هذا حلاً فعالاً، فإن هناك حاجة ماسة لحشد الجهود.

44- ذكر الاجتماع بأن الوصول إلى الأسواق محكوم بقواعد كان يجري تغييرها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والتي كانت قائمة على مبادئ "التجارة الدولية الحرة"، وأنها لم تكن تراعي من جانب الدول التي تحمست لها. ومن ثم، كان وصول المنتجات الإفريقية إلى أسواق الشمال محدوداً مما أدى إلى إعاقة التنمية في إفريقيا. وجددير بالذكر أن الأسباب التي قدمها الشمال فيما يتعلق بفعالية الاقتصادات الإفريقية، والبيئة الدولية، والضعف في التجارة والقدرة لم تعفي بلدان الشمال من مسؤولياتها تجاه إفريقيا،

ويمكن أن يساعد وصول المنتجات الزراعية الإفريقية إلى الأسواق في مواجهة أهدافها الإنمائية المستدامة. وتمشياً مع هذا المنطق، كان نداء الدول الأعضاء لتخفيضات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وNAMA، والقضاء على ارتفاعات التعريفات، والمعاملة الخاصة والتفضيلية ومتابعة التزامات الشمال فيما يتعلق باستبعاد الدعم.

45- أكد أيضاً أن البلدان الإفريقية يتعين عليها أن تحدد ماذا يمكنها أن تفعل على صعيدها : زيادة كمية وتحسين جودة المنتجات الإفريقية، وفوق كل هذا تعزيز التضامن بين الدول الإفريقية. وأشار إلى أن استحداث أي صندوق ينبغي أن يوجه نحو التنمية. وتمتلك البلدان الإفريقية طاقات إنتاجية تؤهلها من إضافة قيمة. ويتمثل التقدم في هذا المضمار في مضاعفة ما تم عمله بالنسبة لإلغاء الدين لأن جميع القضايا متشابكة فيما بينها.

### المناقشات:

46- تم التعليق على قضية كيفية معالجة الزيادة في الإنتاج والعرض وبناء القدرات، وأشار إلى أن التفضيلات التجارية التي كانت قد منحت للبلدان الإفريقية عبر السنين لم تحقق النتائج المرجوة. ومن ثم ، هناك حاجة إلى صندوق يحل محل التفضيلات المرحلية، وأن الدول الأعضاء الإفريقية تحتاج إلى تعزيز تجارتها الإقليمية. ولقد وصلت مفاوضات جولة الدوحة إلى طريق مسدود، والآن أصبح من الملح إعادتها ثانية على المسار. وفيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية، كانت المشاكل معروفة للجميع، وهناك حاجة إلى إجراء دراسة جادة لمسألة التمويل وصندوق التنمية الأوروبي ، حتى يمكن للدول الإفريقية الأعضاء التحول من موقف يحصلون فيه على المساعدة إلى موقف يمكن أن يعاملوا فيه على أساس أنهم شركاء.

47- أكد الاجتماع دور القطاع الخاص كمنتج ومصدر ومسوق. وكانت هناك حاجة إلى الاتساق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بقضية التنمية. وأشار أيضاً إلى أن بلدان الدخل المتوسط كانت مهمشة أيضاً وكان يتعين عليها أن تتبادل بالكامل جميع الامتيازات الجمركية وغير الجمركية في الوقت الذي واجهت فيه قيود الدخول التي واجهتها البلدان الإفريقية الأخرى. وتم التأكيد على الحاجة إلى التحدث بصوت واحد في معالجة قضية الوصول إلى الأسواق.

48- لوحظ أن إفريقيا تنتج مجموعة كبيرة من المنتجات التي لسوء الحظ يعاد بيعها للبلدان الإفريقية عبر أوروبا. ولحل هذه المشكلة دعا أعضاء الوفود إلى ما يلي: (1) الحاجة إلى تحسين جودة المنتجات الإفريقية؛ (2) إشراك القطاع الخاص؛ (3) استحداث أسواق جديدة؛ (4) الحاجة إلى تحسين البنية الأساسية عبر القارة؛ و(5) تنفيذ الإصلاحات في القوانين واللوائح الخاصة بالأعمال التجارية بغية جذب الاستثمار.

### التوصيات:

49- تم تقديم التوصيات التالية:

- \* الحاجة إلى صندوق يحل محل التفضيلات المرحلية، وتحتاج الدول الأعضاء إلى تعزيز تجارتها الإقليمية؛
- \* يتعين إعادة جولة الدوحة إلى مسارها؛
- \* الحاجة إلى الاتساق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بقضية التنمية؛
- \* الحاجة إلى تحسين جودة المنتجات الإفريقية؛
- \* المزيد من مشاركة القطاع الخاص؛
- \* الحاجة إلى تحسين البنية الأساسية عبر القارة؛
- \* إصلاح الإطار القانوني بغية جذب الاستثمار.

تبادل وجهات النظر مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي:

50- تم تقديم العروض الخاصة بالمؤسسات الثلاث، ثم أعقب ذلك المناقشات.

### صندوق النقد الدولي:

#### العرض:

51- في العرض الذي قدمه ممثل صندوق النقد الدولي، استرعى نظر المؤتمر للمبادرات والجهود المبذولة من قبل صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان الإفريقية. وأكد على الحقيقة التي تفيد أن إطار تدخل الصندوق كان مركزاً على الحد من الفقر عن طريق استحداث سياسات اقتصادية فعالة التي من شأنها أن تعمل على زيادة النمو في البلدان الإفريقية.

52- أعرب عن أسفه أن يسمع من الوزراء الإفريقيين ما يتعلق بالشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي. بيد أنه أحاط المؤتمر علماً بحالة نيجيريا، التي عرضت على صندوق النقد الدولي ببرامجها الاقتصادية الكلية ووافق عليها الصندوق، ووعد بأن الصندوق سوف يفرض شروطاً مرنة عند وضع السياسات المتعلقة بالاقتصادات الكلية في البلدان الإفريقية.

### البنك الدولي:

#### العرض:

53- في معرض ملاحظاته الافتتاحية، قدم ممثل البنك الدولي معلومات مختصرة عن مجموعة البنك الدولي.

54- وحدد كذلك صكين ماليين مقدماً من البنك الدولي، وهما على وجه التحديد القروض الاستثمارية أو المنح وقروض السياسة الإنمائية أو المنح والقروض الاستثمارية مسئولة عن تمويل السلع، والأعمال والخدمات الداعمة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما تعتبر قروض السياسات الإنمائية مسئولة عن توفير الصرف السريع للتمويل الخارجي من أجل دعم الإصلاحات المؤسسية وإصلاح السياسات. وفي ظل رابطة التنمية الدولية، التي تعتبر أحد أزرع البنك الدولي، أبلغ المؤتمر أنه سوف



يتم توفير ما يقرب من 33 بليون دولار لواحد وثمانين بلداً فقيراً في الأعوام المالية من 2006 إلى 2008.

55- وأخيراً، سلط الضوء على تخصيص موارد المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الشأن، تستخدم ثلاثة معايير، وهي على وجه التحديد، الصلاحية، معايير التخصيص، ومعدلات الأداء. وبموجب الصلاحية يتم النظر في قضايا مثل الفقر النسبي، والحكم الرشيد، من بين أمور أخرى، بينما تأخذ معدلات الأداء في اعتبارها قضايا مثل الإدارة الاقتصادية، والسياسات الهيكلية، وإدارة القطاع العام والمؤسسات من بين قضايا أخرى.

### بنك التنمية الإفريقي:

#### العرض:

56- في العرض المقدم من نائب رئيس بنك التنمية الإفريقي، المسئول عن البنية التحتية للتكامل الإقليمي والقطاع الخاص، حدد المبادئ الأساسية التي يسترشد بها البنك عند عرض - رؤياه وخطة عمله، وهي على وجه التحديد، دعم قوته المالية واستدامتها؛ العلاقة التشغيلية والاستجابة للبلدان الأعضاء الإقليميين؛ تنمية الفعالية والأثر على الأرض؛ الحكم الرشيد؛ الكفاية الداخلية؛ الانتقائية وبناء الشراكات.

57- رحب بالاستراتيجية الخاصة بتعجيل إنشاء المؤسسات المالية الإفريقية الثلاث، لاسيما بنك الاستثمار الإفريقي وأكد أنه لا توجد هناك ازدواجية في التفويضات بين بنك التنمية الإفريقي والمؤسسات المالية الثلاث. وباللقاء نظرة على حجم ومقياس التحديات التنموية التي تواجه القارة، كان هناك متسع للمؤسسات المقترحة بغية سد الفجوات التي لم تغطيها المؤسسات القائمة. وأعرب عن تأييده للبنك لإنشاء مؤسسات مالية إفريقية، وتعبئة خبراته، ومعارفه وتجاربه إلى جانب الموارد اللازمة لضمان إنشاء المؤسسات الثلاث على نحو فعال وفي وقت قياسي.

58- أكد أيضاً أن قضية ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية ينبغي اعتبارها ضرورة واجبة وليس اختياراً، وأن جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في حاجة إلى إمعان الفكر حول هذه القضية بالاتساق مع خريطة الطريق المقترحة من قبل الاتحاد الإفريقي.

59- وذكر المؤتمر كذلك بالجهود المبذولة من جانب مجموعة البنك لتمويل البلدان الإفريقية. وحث البلدان الإفريقية على زيادة وتعميق التدابير المناسبة لإدارة ورصد تنفيذ الموارد الناشئة عن تخفيف أعباء الدين على نحو أفضل، بهدف تمويل الدين المحلي المناسب، والأهم من ذلك مشروعات النمو التي تستهدف مصلحة الفقراء - واختتم باستعراض نظر الاجتماع إلى الحقيقة التي تفيد أن التحرك قدماً نحو جعل رؤيا الاتحاد الإفريقي واقعاً حقيقياً يتمثل في الشراكة بين مجموعة البنك والاتحاد الإفريقي، وأن البنك يتطلع إلى لعب دور ثلاثي كمستثمر، ومستشار وشريك.

**المناقشات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي):**

- 60- يُناقش المؤتمر حول هذه القضايا وأثار الآتي:
- \* أن الحصول على الأموال من هذه المؤسسات يبدو صعباً للغاية. وفي معظم الحالات، لا تكون الوسائط متاحة للدول الأعضاء؛
  - \* تنفيذ المشروعات من قبل المجتمع الدولي ليس مباشراً وصريحاً. ففي عدد من الحالات، تعود أكثر من 60 في المائة من أموال المانحين إلى المجتمع الدولي في شكل استشارات؛
  - \* تنمية المشروعات تتم دون اهتمام البلدان المنفذة. وهذا يثير مشكلة في كثير من البلدان، نظراً لأن هذه البلدان لا تأخذ في حسابها مجالات الأولوية للبلدان المنفذة.

**التوصيات:**

- 61- تم تقديم التوصيات التالية:
- \* إصلاح مؤسسات بريتون وودز، مع الأخذ في الاعتبار برامج البلدان الإفريقية؛
  - \* مشاركة أكبر للبلدان الإفريقية في تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛
  - \* الحاجة إلى العمل بصورة أوثق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز التكامل على الصعيد الإقليمي؛
  - \* مراجعة طريقة تقديم الدعم للبلدان الإفريقية، واستعراض تنفيذ البرامج؛
  - \* الحد من الشروط المتعلقة بالبرامج المختلفة؛
  - \* تعميق المبادرة بالنسبة للبلدان الهشة كي تشمل البلدان الخارجة لتوها من النزاعات.

**النظر في تقرير الخبراء:**

- 62- قدم رئيس اجتماع الخبراء تقرير الخبراء، وفي العرض الذي قدمه أوضح أن الخبراء قد ناقشوا وقدموا توصيات بشأن القضايا التالية: النظر في تقرير القانون التأسيسي المستقل للاتحاد الإفريقي؛ النظر في التقرير المتعلق بالتمويل البديل للاتحاد الإفريقي؛ ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية (دراسة خريطة الطريق)، توصيات الاجتماع الإفريقي لمديري العموم، إعلان المؤتمر الرابع للوزراء الإفريقيين للتجارة بشأن "المساعدة لمبادرة التجارة"، التمويل المصغر في إفريقيا؛ التحديات الرئيسية والطريق قدماً؛ ميثاق بشأن الإحصاءات وصندوق تنمية الإحصاءات: ورقة مفاهيمية، وأحاط الوزراء علماً بالتقرير.

**اعتماد التقرير الوزاري:**

- 63- نظراً للمعوق الزمني، فقد طلب الوزراء من مفوضية الاتحاد الإفريقي استكمال التقرير - وعرضه عليهم.

**اعتماد مشروع الإعلان:**

- 64- اعتمد المؤتمر الإعلان مع التعديلات المرفقة كمرفق ثانياً.

**موضوع المؤتمر القادم:**

65- لم يثر المؤتمر موضوع المؤتمر القادم نظراً لأنه سوف ينظم مشاركة بين مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، على أن توافي الدول الأعضاء بالموضوع بعد مشاورات بين الجانبين.

**موعد ومكان الاجتماع القادم:**

66- سوف يوافي الوزراء بتاريخ ومقر انعقاد المؤتمر القادم للوزراء الإفريقيين للاقتصاد والمالية بعد مشاورات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

**الخاتمة:**

67- في خطابه الختامي، أعرب دولت السيد /أفرايم أينوني رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية الكاميرون، عن امتنانه وشكره لفخامة الرئيس بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون لدعمه تنظيم هذا المؤتمر الهام للوزراء الإفريقيين للاقتصاد والمالية. وأكد مجدداً، أنه بالنسبة له، فإن أهمية الاجتماع نابعة من الاختيار الصحيح للقضايا الأساسية للتنمية التي نوقشت وساهمت في تعزيز الرؤية المشتركة والتعاون والتضامن الإفريقي من أجل تنمية مستدامة للبلدان الإفريقية.

68- وجه الشكر للوزراء على مشاركتهم في المؤتمر، وكذلك كل هؤلاء الذين مكنوا الوزراء من عقد مؤتمر ناجح. وتمنى لجميع الوفود عودة آمنة.

69- تحدث أيضاً في الجلسة الختامية مفوض الشؤون الاقتصادية. وألقى الضوء، في ملاحظاته الختامية على القضايا الهامة التي تم التداول بشأنها في المؤتمر، وهي على وجه التحديد: مشكلة الدين الإفريقي، وأثر ارتفاع أسعار البترول على الاقتصادات الإفريقية، وزيادة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، وتعزيز التجارة البينية الإفريقية، واستراتيجية التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الثلاث وخريطة الطريق لترشيد المجموعات الاقتصادية والإقليمية. وأشار كذلك إلى أن تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للوزراء الإفريقيين للاقتصاد والمالية سوف تقطع شوطاً طويلاً في التصدي للمشاكل الاقتصادية المختلفة والتحديات التي تواجه إفريقيا. وتعهد بالتزام مفوضية الاتحاد الإفريقي بتقديم توصيات المؤتمر إلى قمة الاتحاد الإفريقي المزمع عقدها في يناير 2007.

70- أبلغ المؤتمر كذلك اقتراح مفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا بشأن عقد اجتماعات وزراء الاقتصاد والمالية مشاركة اعتباراً من بداية عام 2007.

71- وأخيراً، وجه الشكر للكاميرون حكومة وشعباً على استضافة الاجتماع، وكذلك للوزراء الموقرين وأعضاء وفودهم على مشاركتهم الفعالة خلال انعقاد المؤتمر.

**قرار شكر:**

72- قدم وزير مالية جمهورية ملاوي قرار الشكر نيابة عن وزراء الاقتصاد والمالية. وأعرب عن خالص امتنان وعميق تقدير الوزراء لفخامة الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون لما بذله من جهود مضيئة وما قدمه من التزام جاد، فضلاً عن دعمه لقضية التنمية المستمر والتقدم في إفريقيا. كما وجه الشكر أيضاً لدولت رئيس وزراء الكاميرون ورئيس الحكومة السيد/ أينو، لدعمه الشديد لتنظيم وإنجاح المؤتمر.

73- وبالإضافة إلى ذلك، وجه خالص الشكر لوزير مالية جمهورية الكاميرون، السيد /أباه أباه بولياري، وللمسؤولين المنتخبين، وأعضاء الهيئات التأسيسية وسائر شعب الكاميرون على هذا التنظيم الناجح للمؤتمر، وعلى ما هيأوه من ظروف عمل رائعة أثناء تنظيم الاجتماع، فضلاً عن الحفاوة البالغة والترحيب الأخوي الذي أحيط به أعضاء الوفود.

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 00251 11 5517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

EX.CL/308 (X)  
ANNEX.3

حلقة دراسية حول مواءمة الإحصائيات في أفريقيا  
مركز المؤتمرات بالفندق الكبير  
باماكو، مالي، 28-29 سبتمبر 2006

-

التقرير الختامي

-

**أولاً- مقدمة:**

1- انعقدت الحلقة الدراسية حول مواءمة الإحصائيات في إفريقيا بمركز المؤتمرات في الفندق الكبير في باماكو، جمهورية مالي ، يومي 28 و29 سبتمبر 2006 . حضر الاجتماع ممثلون عن المعاهد الوطنية للإحصائيات للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الدولية والشركاء في التنمية وذلك لبحث المشاكل الخاصة بتطوير وتحقيق مواءمة الإحصائيات وإقرار ترتيبات لجمع المعطيات الإحصائية وضمان قابلية المقارنة بين البلدان.

**ثانياً- مراسم الافتتاح:**

2- شكر سعادة الدكتور ماكسوال مكويزالمبا، المفوض المكلف بالشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، حكومة وشعب جمهورية مالي على الاستقبال الحار الذي حظي به جميع المشاركين والترتيبات العملية المتخذة لتسهيل انعقاد الاجتماع. كما شكر المشاركين على قبولهم للمساهمة الفعالة في هذا اللقاء بالرغم من مهامهم الكثيرة ، وذكر بالأهداف الرئيسية التي دفعت بالمفوضية إلى تنظيم هذه الحلقة الدراسية. وألح ، من ناحية أخرى، على برنامج التكامل الذي يتطلب حجماً كبيراً من المعلومات الإحصائية لتقييم الأداءات وضمان مواءمة السياسات القطاعية وأبرز أن المفوضية تلتزم بالقيام بدور حافز في مجال تطوير المعلومات القابلة للمقارنة. واختتم كلمته بدعوة المشاركين إلى العمل دون هوادة حتى يتسنى صياغة توصيات مناسبة ممكنة التنفيذ في أقرب الأجل.

3- بدوره، رحب معالي السيد موديبو سيلا، وزير العمران والسكن، الذي مثل وزير التخطيط وتهيئة الأراضي، بالمشاركين نيابة عن حكومة وشعب جمهورية مالي. وذكر في هذه المناسبة بدور وأهمية الإحصائيات في متابعة سياسات التكامل ومكافحة الفقر. وأشار إلى الإستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصائيات التي هي بصدد الإعداد في البلدان التي ستساهم في توفير الظروف الملائمة لتعزيز قدرات إنتاج المعلومات الإحصائية. وأبرز في هذا الصدد ضرورة إدراج مسألة مواءمة البيانات في إطار منسجم مع جميع الشركاء .

4- اختتم عرضه بالتعبير عن أمله في أن يتوصل الاجتماع إلى صياغة توصيات تساعد على إنشاء نظم للمعلومات الإحصائية أكثر انسجاماً وأكثر تكيفا مع متطلبات تنمية الدول.

**ثالثاً- مضمون الحلقة الدراسية:**

5- بدأت أعمال الاجتماع بتقديم عروض حول تجارب المؤسسات في مجال تحقيق مواءمة الإحصائيات في القارة، والإطار المشترك لجمع

المعلومات الإحصائية الذي اقترحته مفوضية الاتحاد الأفريقي وتمويل برامج تطوير وتعزيز القدرات الإحصائية.  
6- تناولت المباحثات والمبادلات - أساساً - المواضيع الرئيسية التالية:

**الموضوع 1: دور أهمية الإحصائيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ( قدمته اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة):**

**موجز العرض:**

- 7- اتخذ المجتمع الدولي جملة من المبادرات الرامية إلى ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الالتزامات التي تم التعهد بها في التسعينات من قبل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وإعداد استراتيجيات الحد من الفقر التي أوصت بها مؤسسة بريتون وودز والإصلاحات التي تم الشروع فيها من خلال إنشاء الاتحاد الأفريقي وإطلاق مبادرة النيباد.
- 8- في إطار توافق موننتيري الذي أكد على الإدارة القائمة على النتائج والأداءات ، فإن الحصول على نتائج ملموسة أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى أمراً ذا أولوية.
- 9- تسمح الإحصائيات بتحديد المشاكل والأهداف الواجب بلوغها وبيجاد الحلول واقتراح السياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها وأثارها. تستعمل المعلومات الإحصائية لمعرفة ما إذا تم بلوغ هدف أم لا ، فهي ضرورية جداً لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصاد الكلي والتكامل الاقتصادي والنقدي.
- 10- تدعو الضرورة إلى مواصلة المعلومات من خلال وضع نظام إحصائي أفريقي يرمي إلى تسهيل إنتاج معلومات إحصائية قابلة للمقارنة دعماً بعمليات التخطيط وإعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإدارة مختلف المؤسسات المعنية.
- 11- تقوم المبادئ الرئيسية للنظام الأفريقي للإحصائيات على الشراكة والتكامل الذي يتم التشاور بشأنه. وتتولى تيسير هذا النظام مؤسسة تناقش فيها المبادئ التوجيهية لبرامجها الإحصائية لجمع كل الدول الأعضاء كما تدرس جميع البرامج والأعمال المنسقة والضرورية لتنفيذ سياسات وبرامج أفريقيا.
- 12- يتعين على النظام الأفريقي للإحصائيات تنسيق أنشطته مع المتعاملين الخارجيين مع التركيز على الأعمال الآتية:
  - إعداد مفاهيم وتعريفات ومصطلحات ومنهجيات.
  - القيام بتحريات محددة.
  - جمع المعلومات.
  - نشر المعلومات.

- مشاريع خاصة (نظام أفريقي للحسابات الوطنية، نظام التبادل فيما بين البلدان الأفريقية ، نظام ميزان المدفوعات الخ...).

### التوصيات:

- 13- عقب المبادلات التي تلت هذا العرض قدم الاجتماع التوصيات الآتية:
- ينبغي ضمان مواءمة الإحصائيات في سياق شامل يأخذ في الحسبان أفضل المعايير والممارسات الدولية ؛
  - يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي بإحصاء المبادرات المختلفة التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية والأجهزة الأخرى بخصوص مواءمة الإحصائيات؛
  - دعي الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة في حشد الموارد المالية بغية تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية؛
  - يجب على الاتحاد الأفريقي أن يسعى، على أعلى المستويات السياسية، إلى كسب التأييد لصالح تطوير الإحصائيات والتأكد من أن بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية الأفريقي ينفذان مهامهما الفنية؛
  - يجب على الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الاستفادة من أدوات تسيير المعارف بغية نشر المعلومات الإحصائية وإعداد الوثائق في هذا الشأن.

### الموضوع 2: الاستراتيجيات والمنهجيات المستخدمة من قبل نظام الإحصائيات الأفريقي في مجال جمع المعلومات الإحصائية لدى الدول الأعضاء (قدمه المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء):

#### موجز العرض:

- 14- باشر المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء أنشطته بمقره الواقع في باماكو، جمهورية مالي، في 2 يناير 1996 حيث بدأ طبقاً للأهداف المحددة له في نشر المعلومات الإحصائية عن الدول الأعضاء فيه. وعليه تم الشروع في عملية جمع المعلومات لدى الدول الأعضاء. ووضع المرصد الذي يكون شبكة مع المعاهد الوطنية للإحصائيات في الدول الأعضاء، نظاماً لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالدول الأعضاء. ويتكون هذا النظام من:
- 15- شبكة من الخبراء الاستشاريين الوطنيين وممثلي المرصد الذي يعينهم مديرو المعاهد الوطنية للإحصائيات؛
- جملة من إجراءات إثبات المعلومات
  - استمارات ودليل يحتوي على المعلومات



16- تم اتخاذ بعض الاحتياطات، قبل الشروع في جمع المعلومات، بغية تلافي منافسة البلدان وخاصة بجانب نشر معلومات متناقضة. وتتعلق هذه الاحتياطات بما يلي:

- فيما يتعلق بالمعلومات الواجب جمعها ونشرها، تقرر ألا ينشر المرصد الاقتصادي والإحصائي الأفريقي إلا المعلومات الرسمية الموجودة لدى الدول والتي سبق نشرها من قبل الهيكل الوطنية لمختصة والمتضمنة في مصادر رسمية محددة. وخلافاً لما يجري العمل به في بعض المنظمات، فإن المعلومات الناقصة تكون محل اعتبار.
- فيما يتعلق بمدى تفصيل المعلومات الواجب نشرها: تنشر المعلومات بشكل ملخص جداً إذ أن نشر المعلومات المفصلة تدرج ضمن صلاحيات الدول الأعضاء. لهذا الغرض تم تزويد المعاهد الوطنية للإحصائيات بمواقع انترنت متصلة بموقع المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء؛
- إثبات المعلومات: تتم هذه العملية كالاتي: إن المعلومات المجموعة يتم إثباتها بواسطة مديرية المعهد الوطني للإحصائيات قبل إرسالها إلى المرصد الاقتصادي والإحصائي الأفريقي؛ وعند تلقيها، يقوم خبراء المرصد بالتحقق من صحتها ثم يرسلون إلى الخبير الاستشاري المعلومات التي يرونها غير صحيحة أو غير منسجمة، لتأكيد صحتها أو تصحيحها. وإذا ما روى أن نوعية المعلومات مرضية، يقوم المعهد الوطني للإحصائيات بإرسال المعلومات رسمياً لنشرها عبر موقع المرصد على شبكة الإنترنت تتم هذه المبادلات عبر البريد الإلكتروني.

17- توجد حالياً على موقع الإنترنت ثلاث فئات من المعلومات الظرفية التي يتم تحديثها أسبوعياً، المعلومات الهيكلية للدول الأعضاء ونشرة المعلومات الظرفية للدول الأعضاء في المرصد الاقتصادي الإحصائي الأفريقي. كما تنشر على نفس الموقع معلومات مؤسسية عن المعاهد الوطنية للإحصائيات (النظام الأساسي، الوسائل البشرية والمادية)، ومجموعة المعلومات الإحصائية بخصوص الدول الأعضاء وتقرير حول وضع النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء، في المرصد، النشرات الثلاث الأخيرة لا يتم ضبطها بشكل منتظم.

18- تتعلق الصعوبات التي تتم مواجهتها بما يلي:

- النوعية غير الكافية للمعلومات وخاصة عدم وجود المعلومات وعدم متابعتها ونقص الوثائق المرجعية للإثبات وعدم دقة المصطلحات والتعريفات؛

- مسألة ربط مجموعات المعلومات الصادرة عن مصادر مختلفة؛

19- تمثلت التوصية المقدمة في التشاور بين شركاء المعاهد الوطنية للإحصائيات من أجل اعتماد صيغة نشر نموذجية تأخذ في الحسبان احتياجات الجميع.

#### التوصيات:

20- عقب تبادل وجهات النظر بخصوص هذا العرض، تم تقديم التوصيات الآتية:

- حث الشركاء على مساعدة المؤسسات الإحصائية الوطنية على جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية في إطار متناسق؛
- الاتفاق على صيغة لجمع المعلومات الإحصائية على المستويين الإقليمي والقاري؛
- دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم تطوير الإحصائيات وعملية نشر المعلومات في البلدان الأعضاء؛
- إجراء المشاورات مع المنظمات الدولية والمستخدمين الآخرين للإحصائيات؛
- تدوين المعلومات الإحصائية الموجودة والصحيحة في وثائق تكون بمثابة وثائق مرجعية؛
- إنشاء لجان إثبات في الدول الأعضاء لإثبات المعلومات الإحصائية؛
- دعوة الدول الأعضاء إلى إعادة تنظيم معاهدها الوطنية للإحصائيات بغية تحسين قدراتها وفعاليتها؛ و
- تشجيع المعاهد الوطنية للإحصائيات على وضع قواعد بيانات ونشر دليل للإحصائيات.

#### الموضوع 3: مواهمة مناهج إنتاج الحسابات الوطنية (قدمه المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء):

#### موجز العرض:

21- إن المرصد الاقتصادي وإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، الذي أنشئ في سبتمبر 1993 بموجب معاهدة وقعتها أربع عشرة دولة واقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، هو منظمة دولية تجمع حالياً ثمان عشرة دولة أفريقية (بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو برازافيل، كوت ديفوار، الجابون، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية،

- جمهورية مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، تشاد وتوجو). يقع مقر المرصد في باماكو (جمهورية مالي)
- 22- تتمثل مهمة المرصد الاقتصادي والإحصائي الأفريقي في مساعدة الدول الأعضاء على تأسيس قاعدة دنيا لتطوير الإحصائيات وإنشاء نظم إحصائية منسجمة وفعالة، وتلبية الطلبات حول المعلومات المتعلقة بتصوير هذه النظم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الإنمائية وضمان التدريب المستمر الكوادر الوطنية في مجال معالجة وتحليل ونشر المعلومة الإحصائية. لذا فإن المرصد يؤسس عمله على المعايير والتصورات والأطر الإحصائية الموجودة على المستوى الدولي عن طريق تكييفها مع سياق الدول الأعضاء فيه.
- 23- قام المرصد في إطار أنشطة، بتنفيذ جملة من البرامج بغية مواهمة مناهج إنتاج الإحصائيات، وعليه أعد لصالح الدول الأعضاء مدونات موحدة حول الأنشطة والنتائج (مدونة النشاط والإنتاج لصالح الدول الأعضاء ومدونة الأنشطة للدول الأعضاء في المرصد الاقتصادي والأحصائي الأفريقي)؛ ودليلاً منهجياً لإعداد الحسابات الوطنية على أساس نظام SCN 93، الذي يتم تكييفه للدول، ودليلاً لتصورات ومنهجيات إعداد الناتج الإجمالي المحلي القابل للمقارنة؛ وإنتاج الحسابات الوطنية النهائية بواسطة النظام المعلوماتي.
- 24- قامت بأعمال مواهمة المدونات ومناهج إعداد الحسابات الوطنية النهائية فرق عمل تتكون من خبراء الدول الأعضاء في المرصد ممن اكتسبوا الخبرة في مجال إعداد المدونات والحسابات الوطنية.
- 25- استناداً إلى النظم المرجعية الدولية (NACE, CPA, CITI rev3)، قام فريق العمل حول المدونات، بمساعدة خبراء من المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بإعداد مدونات النشاط والإنتاج لصالح الدول الأعضاء في المرصد ومدونة إنتاج لصالح الدول الأعضاء. تستخدم هذه المدونات حالياً في تنفيذ الأنشطة الإحصائية في الدول الأعضاء.
- 26- فيما يتعلق بالحسابات الوطنية، أعد فريق العمل، بمساعدة خبراء المرصد الاقتصادي والإحصائي الأفريقي، دليلاً منهجياً حول إعداد الحسابات الوطنية لصالح الدول الأعضاء.

### التوصيات:

- 27- قدم الاجتماع التوصيات الآتية:
- إنشاء هيكل مماثلة لهيكل المرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء في المناطق الأخرى؛
  - ضرورة تعزيز الوسائل البشرية والمالية للمعاهد الوطنية للإحصائيات؛

- تنفيذ نظام الحساب الوطني 93 من جانب المعاهد الوطنية للإحصائيات؛
- إعداد منهجية لجمع المعلومات بخصوص القطاع غير الرسمي الذي قد يساعد بشكل أفضل على تقييم إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء.

الموضوع 4: تصور منهجي من أجل مواءمة الإحصائيات النقدية والمالية (قدمه البنك المركزي لدول غرب أفريقيا):

28- إن إرادة السلطات العليا للدول الأفريقية التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي والنقدي على المستوى القاري، أكدت الضرورة العاجلة لاستثارة الأفكار في الظروف الملائمة لإنشاء وإدارة وحدة اقتصادية ونقدية قابلة للاستمرار.

29- تتيح هذه الحلقة الدراسية حول مواءمة الإحصائيات ، الفرصة لتقييم المبادرات المتخذة في مجال مواءمة الإحصائيات في أفريقيا وتقديم اقتراحات لإدراجها في إطار تنسيق الأعمال التي يتعين القيام بها على مستوى القارة.

30- تشكل عملية مواءمة الإحصائيات، فيما يتعلق بالإحصائيات النقدية والمالية، شرطاً أساسياً لبناء الاتحاد النقدي. وينبغي أن يتوفر للبنك المركزي الأفريقي المستقبلي معلومات وطنية موثوق بها وقابلة للمقارنة حتى يتسنى تنفيذ سياسة نقدية ذات مصداقية.

31- يسمح تحليل الوضع فيما يخص تحديد الإحصائيات النقدية بإبراز حالات متفاوتة ، تتجلى هذه الفوارق خاصة على المستويات التالية:

- المفاهيم والتعريفات.
- المجال الذي تشمله الإحصائيات النقدية والمالية ؛
- منهجيات جمع الإحصائيات ومعالجتها وتقديم البيانات النقدية والمالية؛
- الترتيبات التشريعية والقانونية التي تمنح الصلاحيات للبنوك المركزية فيما يتعلق بجمع البيانات ومعالجتها.

### التوصيات:

- 32- قدم الاجتماع التوصيات التالية:
- إنشاء لجنة ضمن هيكل الاتحاد الأفريقي مكلفة بمتابعة الإحصائيات المالية والنقدية بمساعدة البنوك المركزية.
  - إنشاء الهياكل الرسمية لمواءمة البيانات النقدية والمالية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
  - تحديد المفاهيم مع الحرص على أن تكون قابلة للمقارنة ومتطابقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية؛

- ينبغي أن تستند أفريقيا إلى معايير نشر الإحصائيات النقدية والمالية المعمول بها في صندوق النقد الدولي؛
- إعداد إطار قانوني وتنظيمي كفيل بإجبار الدول الأعضاء على تقديم الإحصائيات المطلوبة للاتحاد الأفريقي؛
- يتعين على الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي تحديد جميع المتعاملين في عملية موازنة الإحصائيات والاستفادة من تجاربهم.

الموضوع 5: اقتراح إطار أدنى للمؤشرات لإعداد إحصائيات قابلة للمقارنة (قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي):

### موجز العرض:

- 33- التزم الاتحاد الأفريقي بالتعجيل بعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بغية توسيع الأسواق الوطنية من خلال إنشاء سوق مشتركة لحشد الموارد والتوصل بسرعة إلى تحقيق تنمية أفريقيا والمشاركة الفعالة في ديناميكية العولمة.
- 34- أدى هذا الالتزام بضمان تنمية القارة بدرجة كبيرة، إلى زيادة احتياجات المفوضية للبيانات الإحصائية من أجل إعداد السياسات وتنفيذها ومتابعتها، وتحتل الإحصائيات بالفعل، مكان هامة جداً في عملية التنمية من حيث الموازنة والمصادقية ومدى توفر المعلومات في الوقت المناسب وذلك لقياس النتائج. وتعد المعلومات الإحصائية ذات النوعية والقابلة للمقارنة، في أفريقيا اليوم، غير موجودة تقريباً.
- 35- أدى هذا العجز في مجال المعلومات الإحصائية بالمفوضية إلى اتخاذ جملة من المبادرات الرامية إلى تطوير الإحصائيات والالتزام، بشكل فعال، بتنسيق الأعمال وكسب التأييد في هذا المجال. واقترحت المفوضية إجراء مشاورات مع جميع المعاهد الوطنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء من أجل إقرار ترتيبات حول جمع البيانات الإحصائية ومعايير موحدة لنشر المعلومات الخاصة بالدول الأعضاء بحيث يتطابق مع المعايير الدولية مع أخذ احتياجات الجميع في الحسبان.
- 36- يجب أن تقوم هذه الترتيبات على لتجارب والمعايير والمفاهيم والأطر الإحصائية لموجودة على المستوى الدولي مع تكييفها مع السياقات السائدة في الدول الأعضاء. ويستدعي هذا إنشاء شبكة ديناميكية تشمل جميع المتعاملين لاسيما المعاهد الوطنية للإحصائيات في الدول الأعضاء فضلاً عن دعائم التكامل المتمثلة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمنظمات الفنية وخاصة المرصد الاقتصادي والإحصائي للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

37- ينبغي أن تشمل هذه العملية إثبات المعلومات وتطوير وضمان مواعمة مواقع الإنترنت وربطها بعضها ببعض بغية ضمان التوفر المستمر للبيانات الإحصائية التي يقدمها الأفريقيون من خلال جمع هذه البيانات ومعالجتها وإثباتها.

### التوصيات:

- 38- قدم الاجتماع التوصيات الآتية:
- يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي بإعداد استراتيجية شاملة لمواعة الإحصائيات في أفريقيا مع الاستناد إلى تجارب المؤسسات الأخرى للدول الأعضاء ؛
  - يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي بإنشاء صندوق لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتعزيز قدراتها العملية ؛
  - يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمرصد الاقتصادي والإحصائي الأفريقي ، بإعداد إطار للمؤشرات يشتمل على التعريف ومناهج الجمع والمصادر ؛
  - يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي بإعداد المؤشرات الأساسية من أجل متابعة وتقييم عملية التكامل.

### الموضوع 6: تنسيق عملية مواعة وإثبات الإحصائيات في أفريقيا (قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة):

#### موجز العرض:

- 39- أدت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) واستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والمشاريع المختلفة للتكامل الإقليمي والإقليمي الفرعي إلى زيادة مستمرة للطلب من حيث الإحصائيات ذات النوعية والقابلة للمقارنة. غير أن الوسائل المؤسسية والمالية للنظم الإحصائية الوطنية محدودة ، مع الأسف ، وأن مواردها البشرية غير الملائمة من حيث العدد والخبرة ، غير قادرة على توفير البيانات المطلوبة لمتابعة وتقييم هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- 40- أبرز هذا العرض أهمية ركيزة كل عملية لتطوير الإحصائيات في أفريقيا، وهي النظام الإحصائي الوطني. وينبغي للمتعاملين في تطوير الإحصائيات في أفريقيا. تنسيق جهودهم للتأكد من تكامل النظام الإحصائي الوطني الذي هو مرحلة ضرورية نحو ضمان مواعة الإحصائيات على مستوى القارة.
- 41- إن الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لتعزيز القدرات الإحصائيات في أفريقيا الذي اعتمده جميع المتعاملين في تطوير الإحصائيات، في

فبراير 2006، يقوم على هذه الركيزة المتمثلة في النظام الإحصائي الوطني كما يحدد دور المتدخلين الخارجيين التابعين للنظام. وينبغي أن يسمح تنفيذ هذه الاستراتيجية، في أفق 2015 بتجاوز الحلقة المفرغة المتمثلة في تدهور النظام الإحصائي الأفريقي.

42- في مجال جمع المعلومات وإثباتها، شجع العرض البلدان على التركيز بصفة خاصة على نشر المعلومات واستخدام تكنولوجيات المعلومات وإصدار دليل إحصائي. كما تم التطرق خلال هذا العرض إلى نمط جمع وإثبات البيانات يقوم -أساساً- على النظم الإحصائية الوطنية واللجان الاقتصادية الإقليمية الفرعية القوية.

43- اختتم العرض بتشجيع الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية الرامية إلى مواءمة الإحصائيات ودعوة البلدان إلى إعداد استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصائيات كما أوصت به لجنة الإحصائيات الإقليمية والإقليمية الفرعية.

44- عقب مناقشات مطولة، قدم الاجتماع التوصيات الآتية:

- دعوة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي إلى إنشاء نظام إحصائي أفريقي موحد.
- ضرورة تغيير آلية التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمت الإشارة إلى أنه يتعين على الاتحاد الأفريقي، بصفته منسقاً لجميع الأعمال على المستوى السياسي، أن يحث الوكالات الفنية، بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على تنفيذ أعمالها الفنية بشكل منسجم ومتناسق.
- ضرورة تعزيز قدرات المعاهد الإحصائية الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيدين الفني والمالي وفي مجال تدريب وتحسين مستوى المستخدمين يمكن بلوغ هذا الهدف من خلال تطوير النظم الإحصائية الأفريقية. الأمر الذي ساهم في تحسين القدرة الاستيعابية للمعاهد الوطنية للإحصائيات؛
- إنشاء مجلس إحصائي أفريقي كجهاز استشاري مكلف بالمساعدة على مواءمة الإحصائيات وإعداد المعايير وأفضل الممارسات لتطوير الإحصائيات في أفريقيا؛
- ضرورة قيام كل دولة عضو بإعادة النظر في إطارها القانوني والتنظيمي بغية تكيفه بشكل أفضل مع الوضع الحالي للإحصائيات؛
- يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والدول الأعضاء، بصياغة ميثاق أفريقياً للإحصائيات يطبق على جميع الدول الأعضاء والمؤسسات في القارة. سيساهم هذا الميثاق أيضاً في توضيح الدور الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذا دور المؤسسات الخارجية ومدى تأثيرها.

- ينبغي أن تقوم المؤسسات الدولية غير الأفريقية بتنسيق طريقة عملها مع المعاهد الوطنية الأفريقية للإحصائيات بغية الحد من مختلف المتطلبات والضغوط الممارسة على هذه المعاهد بطريقة غير منصفة.
- يجب تعزيز قدرات مراكز التدريب الإحصائي وتشجيع المعاهد الوطنية للإحصائيات على القيام بأنشطة التدريب.

### الموضوع 7: إستراتيجيات وأنشطة بنك التنمية الأفريقي في مجال تمويل تطوير الإحصائيات في أفريقيا (قدمه بنك التنمية الأفريقي):

#### موجز العرض:

- 45- تناول العرض المتعلق بدور بنك التنمية الأفريقي في تمويل تطوير الإحصائيات في أفريقيا، مراحل إنشاء وهيكل مجموعة بنك التنمية الأفريقي (ثلاث مؤسسات - بنك التنمية الأفريقي، صندوق التنمية الأفريقي و NTF) وشروط الأهلية للاستفادة من مزايا هذه المجموعة ومن موارد المجموعة والتصور الإستراتيجي للمجموعة ودور مجلس المحافظين ومجلس الإدارة والوساطة المالية للاستفادة من الموارد بشروط ميسرة (أدوات التمويل) والمجالات التي تحظى بالأولوية و × ADF تمويل المساعدة الفنية في تعزيز القدرات المؤسسية.
- 46- تطرق العرض إلى تسهيلات مالية أخرى مثل تسهيلات تمويل المساعدة الفنية للبلدان ذات الدخل المتوسط (صندوق التنمية الأفريقي) والمساعدة الممنوحة في إطار النافذة المتعددة الجنسيات التابعة لصندوق التنمية الأفريقي الذي يفتح المجال للمجموعات الاقتصادية الإقليمية مع إمكانية الاستفادة من جانب المنظمات الإقليمية الفرعية. تم التطرق أيضاً إلى إجراءات معالجة تقديم المعونة في إطار المساعدة الفنية من خلال التأكيد على قيام البلدان والمنظمات الإقليمية الفرعية باتصالات مع الأطراف المتعاملة مع بنك التنمية الأفريقي في بلدانها أو ضمن منظماتها.

#### التوصيات:

- 47- قدم الاجتماع التوصيات الآتية:
- يجب أن تبدي المكاتب الإحصائية نشاطاً أكبر من خلال الاتصال بالمتعامل مع بنك التنمية الأفريقي داخل حكوماتها بغية إعداد وتوجيه طلب للمساعدة، وهذا المسعى قد يؤدي إلى معالجة الملف المحتمل تقديمه إلى المجلس؛ و
  - يجب أن تتبع المنظمات الإقليمية الفرعية المذكورة أعلاه التوجيهات المقدمة والاستفادة من الأموال الجديدة المتوفرة.



**رابعاً- اعتماد التقرير:**

48- اعتمد الاجتماع التقرير مع التعديلات المدرجة فيه.

**خامساً- مراسم الاختتام:**

49- هنا المدير الوطني للإحصائيات والمعلوماتية ، نيابة عن وزير التخطيط

وتهيئة الأراضي لجمهورية مالي، المشاركين على نجاح أعمالهم ، ثم أعرب عن امتنانه العميق لمفوضية الاتحاد الأفريقي داعياً إيها إلى العمل على تنفيذ توصيات الاجتماع في أقرب الآجال بغية الحصول بسرعة على بيانات إحصائية منسجمة وقابلة للمقارنة في القارة.

50- شكر المفوض المكلف بالشؤون الاقتصادية، نيابة عن رئيس المفوضية

المشاركين على التبادل المثمر لوجهات النظر والأفكار مما أدى إلى نتائج مرضية جداً، وذكر بأن بعض هذه التوصيات تتطلب وسائل مالية هامة ومساهمة من جانب أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي . كما أبرز أن الاتحاد الأفريقي سيقوم بدوره كمدافع سياسي على جميع المستويات ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي إلى تقديم الدعم الفني للاتحاد الأفريقي، مبرزاً أن هذا الأخير سيعمل بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمرصد الاقتصادي والإحصائي للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء على ضمان مواءمة الإحصائيات في أفريقيا.

51- شكر المفوض حكومة وشعب جمهورية مالي على حفاوة الاستقبال

والتسهيلات الممتازة التي وضعت تحت تصرف الاتحاد الأفريقي من أجل نجاح هذا اللقاء.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2007

# Report of the 2nd African Union conference of ministers of economy and finance (CAMEF II)

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4186>

*Downloaded from African Union Common Repository*